

«صندوق النقد»: تريليون دولار عجز موازنات الخليج بالسنوات الـ 5 المقبلة

مصادر الدخل، قال أحمد انه يمكن لدول الخليج التي تعتمد أنظمة ضريبة منخفضة، أن تكفر في فرض ضرائب على الاتفاق لرفع العائدات خارج قطاع النفط.

وقال أحمد في هذا السياق ان «عدة دول في مجلس التعاون تفكر في إمكانية فرض ضريبة على القيمة المضافة.. كسبيل لتحقيق عوائد من خارج القطاع النفطي».

وأضاف «هناك خيارات صعبة يجب اتخاذها لكن من المهم أن تحسد كل دولة ما عليها أن تقوم به في كل من هذه المسائل وأن تضع خطة للمدى المتوسط».

ومعظم دول الخليج تجد نفسها في موقع جيد للتأقلم مع الواقع الجديد في سوق النفط بفضل احتياطاتها المالية الضخمة.

وأعتبر انه يتعين على دول الخليج أن تستخدم بعضا من هذه الاحتياطات «لتكون عملية التأقلم مع واقع الأسعار الجديد، أكثر تدريجية، ولكي تحظى بمزيد من الوقت للقيام بالتغيير».

وحسب المسؤول في صندوق النقد، فإن التعديلات يجب أن تشمل تنوع مصادر الدخل بعيدا عن النفط، إضافة إلى خفض الدعم على الأسعار والحد من فاتورة الرواتب في القطاع العام.

وذكر أحمد ان «معظم مواطني دول مجلس التعاون يعملون في القطاع العام، ويجب تغيير هذا النموذج خلال السنوات القليلة المقبلة».

ورحب أحمد برفع الإمارات مؤخرا الدعم عن المحروقات، واعتبر ان هذه الخطوة تشكل «مثالا يحتذى» بالنسبة لباقي دول مجلس التعاون.

ويتعين بحسب المسؤول في صندوق النقد الدولي أيضا خفض الإنفاق على المشاريع والتركيز أكثر على الكفاءة.

وقال أحمد ان «الإنفاق ارتفع في كثير من هذه الدول، بعض المشاريع قد تم بالفعل خفض وتيرة تنفيذها فيما تم تأجيل مشاريع أخرى. وفي كل الأحوال، الأهم بات الآن كفاءة المشروع».

وفيما يتعلق بتنوع

تواجه عجزا بنسبة 13٪ من إجمالي ناتجها المحلي كمدل وسط هذه السنة.

وحسب أحمد، سيبغ إجمالي عجز هذه الدول على مدى السنوات الخمس المقبلة حوالي ألف مليار دولار إذ انخفضت أسعار النفط من 115 دولارا للبرميل في يونيو 2014، إلى ما دون 50 دولارا حاليا.

وتوقع صندوق النقد الدولي أن يتباطأ النمو في المجموعة الخليجية إلى 3,25٪ هذه السنة و 2,75٪ العام المقبل مقارنة بـ 3,5٪ في 2014.

وقال أحمد «ان الغالبية (من المحليين) يعتقدون أن أسعار النفط قد ترتفع بعض الشيء عن المستوى الذي هي فيه حاليا... نحن نرى انه بحلول 2020 ستكون الأسعار في حدود 65 دولارا أو أقل وليس عند مستوى الأسعار التي عهدناها».

وأضاف «ذلك يعني انه يتعين على معظم هذه الدول أن تضي قدما في عملية تعديل مستدامة وواسعة النطاق في مآلتها».

دبي - أ.ف.ب: اعتبر صندوق النقد الدولي أنه يتعين على دول الخليج أن تتأقلم مع «الواقع الجديد» الناتج عن انخفاض أسعار النفط والذي قد يستمر لسنوات، وأوصى هذه الدول بخفض الإنفاق العام وتنويع مصادر الدخل.

وأكد الصندوق في تقريره حول النظرة المستقبلية للاقتصاد العالمي الذي نشر أمس، ان دول الخليج تبدو في موقع جيد لاتخاذ التدابير اللازمة لتعديل نهجها المالي، وذلك بفضل احتياطاتها المالية الضخمة التي جمعتها أثناء فورة أسعار النفط.

وقال مدير منطقة الشرق الاوسط وآسيا الوسطى في الصندوق مسعود أحمد الذي قدم الى دبي من اجل اطلاق تقرير النظرة المستقبلية، «على دول الخليج أن تجري تعديلات من اجل موازنة انفاقها مع الواقع الجديد لأسعار النفط، وذلك ليس فقط هذه السنة، بل على مدى السنوات المقبلة».

وقال أحمد ان ميزانيات دول مجلس التعاون الخليجي،



المنتجات والخدمات الجديدة التي تلبس الاحتياجات التامية لعملائنا وخاصة تلك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية».

من جانبه، قال المدير العام لشركة ليجال أند جنرال الخليج بيتر دراموند: «إننا سعداء بمثل هذه الشراكة الأوفق مع البنك الأهلي المتحد والتي نتيج دعما أكبر لمبادرتنا الرامية لتوسيع أنشطة الشركة وتنمية حصتها السوقية في البحرين والمنطقة، كما يهمني التأكيد باننا لن يطراً أي تغيير يمس الاتفاقيات والالتزامات التعاقدية المترتبة بموجب وثائق التامين الحالية، والتي ستبقى جميعها سارية وسوف يتم الوفاء بها بالكامل».

الشركة البريطانية الأم من أسواق لها في فرنسا وألمانيا ومصر للتركيز على أسواق عملها الرئيسية.

وتعليقا على ذلك، قال نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والتطوير الإستراتيجي لمجموعة البنك سانجيف بيجال: «تمثل صفقة الاستحواذ الجديدة خطوة متقدمة أخرى على طريق تعزيز قدرات البنك في قطاع خدمات التامين المختلفة، وتنسجم مع رؤيته في أن يصبح مزودا شاملا ورائدا للخدمات المالية والتأمينية على تنوع قطاعاتها، مع تركيزنا في المرحلة القادمة على تعزيز حضور الشركة وتنمية قاعدة عملائها وشركائها في مجال التامين البنكي وطرح المزيد من

البنك يرفع حصته من 50 إلى 100٪

صفقة الاستحواذ الجديدة خطوة لتعزيز قدرات البنك بقطاع الخدمات التامية

أعلن البنك الأهلي المتحد عن استحوازه بالكامل على شركة ليجال أند جنرال الخليج، وهي شركة تامين يشترك في ملكيتها مناصفة كل من البنك ومجموعة ليجال أند جنرال المحدودة ومقرها بريطانيا، ليرفع البنك بموجب ذلك حصته من 50٪ إلى 100٪ من أسهم هذه الشركة التي تتخذ من البحرين مقرا لها، ومرخص لها بالعمل في عدد من الأسواق الخليجية.

وتأتي صفقة الاستحواذ في أعقاب العرض الذي تقدمت به شركة ليجال أند جنرال المحدودة لبيع حصتها من أسهم هذا المشروع المشترك، في خطوة تندرج في سياق عمليات تخارج مماثلة قامت بها

«أوپيك» وروسيا: لا مناقشات بشأن خفض الإنتاج

روسيا وإيران تتفان على صفقات بـ 40 مليار دولار

رويترز: نقلت وكالة تاس للأبناء عن وزير الطاقة الروسي الكسندر نوفاك قوله أمس إن روسيا وإيران اتفقتا على مشروعيات بقيمة 40 مليار دولار. وقال نوفاك أمس إنه يأمل بأن تتمخض زيارته لإيران عن إبرام اتفاقات ملموسة.

عواصم - رويترز: قال مندوبون من منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوپيك) وروسيا إن اجتماع خبراء النفط من المنظمة ودول من خارجها أمس والذي يهدف إلى معالجة هبوط أسعار الخام لم يشهد أي مناقشات بخصوص احتمال خفض إنتاج الدول الأعضاء أو غير الأعضاء.

من جهته، قال وزير النفط الفنزويلي إيولوجيو ديل بينو إن سعر النفط الذي يحقق توازن السوق نحو 88 دولارا للبرميل. وأبلغ الوزير الصحفيين قائلا: «عند 40 دولارا للبرميل فإننا دون سعر التوازن».

تراجع فائض الكويت التجاري مع اليابان 80٪

الشرق الاوسط التجاري مع اليابان انخفض بنسبة 54,2٪ ليصل إلى 468,0 مليار ين (3,9 مليارات دولار) في الشهر الماضي مع تراجع صادرات المنطقة إلى 44,0٪ في الشهر الماضي بنسبة 43,0٪ مقارنة بالعام الماضي. ووفقا للتقرير تراجع صادرات النفط الخام

للـيابان تراجع في الشهر الماضي للمرة الرابعة على التوالي بنسبة 59,0٪ على اساس سنوي ليصل إلى 38,2 مليار ين (318 مليون دولار) فيما نمت الواردات من اليابان بنسبة 11,7٪ لتصل إلى 23,5 مليار ين (196 مليون دولار). وأوضحت ان فائض منطقة

الكويت التجاري مع اليابان في شهر سبتمبر الماضي للمرة الرابعة على التوالي بنسبة 79,7٪ مقارنة بالعام الماضي ليصل إلى 14,6 مليار ين (122 مليون دولار). وذكرت وزارة المالية اليابانية في تقرير اولي ان إجمالي الصادرات الكويتية

كونا: تراجع فائض الكويت التجاري مع اليابان في شهر سبتمبر الماضي للمرة الرابعة على التوالي بنسبة 59,0٪ على اساس سنوي ليصل إلى 38,2 مليار ين (318 مليون دولار) فيما نمت الواردات من اليابان بنسبة 11,7٪ لتصل إلى 23,5 مليار ين (196 مليون دولار). وأوضحت ان فائض منطقة

الذهب يتشبث بمكاسبه مع تراجع الدولار

سنگافورة - رويترز: حافظ الذهب على المكاسب، التي حققها في الأسواق الخارجية، امس، حيث عزز تراجع الدولار الإقبال على المعدن الأصفر كملأد آمن، في ظل ترقب المستثمرين لمؤشرات أقوى على موعد رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة. ولم يسجل الذهب تغيرا

بشكال كامل أن تتعرض السعودية لأي أزمة مالية، أو أزمة عملة خلال السنوات المقبلة، مشيرا إلى أن جميع البيانات الاقتصادية الواردة من المملكة تؤكد على متانة وضعها المالي وقوة اقتصادها، ولا تدفع على الاعتقاد بانها قد تواجه أي متاعب خلال الفترة المقبلة، حيث في نهاية التسعينيات من القرن الماضي كانت المديونية العامة للسعودية قد بلغت أعلى مستوياتها عند 119٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، أما المديونية العامة للسعودية الآن فهي 1,6٪ فقط مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، أي أن لدى السعودية أقل مديونية في العالم بالوقت الراهن، الأمر الذي يعطي دفعة قوية للاقتصاد.

وتنام المملكة العربية السعودية حاليا على احتياطات نقدية تتجاوز الـ 650 مليار دولار، بحسب التقرير الأجنبي الذي يشير أيضا إلى أن لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) قدرة عالية على اتخاذ القرارات في الوقت الصحيح، وتبني سياسات نقدية فعالة اقتصاديا.

وحول توقعات صندوق النقد الدولي التي تشير إلى احتمال أن تواجه الموازنة السعودية عجزا بنحو 20٪ خلال العام 2015 يقول تقرير «فورين بوليسي» ان التجارب السابقة للمملكة تثبت بأن نسبة الـ 20٪ وأكثر منها يمكن السيطرة عليه والحكم به بصورة تامة، وضيفا: «خلال الفترة من العام 1983 وحتى

تقرير

رغم انخفاض النفط والعمليات العسكرية باليمن

«فورين بوليسي»: وضع الاقتصاد السعودي لا يدعو للقلق

1991 كان متوسط العجز في موازنة المملكة 52٪، على أن العجز سجل أعلى مستوى له في العام 1991 عند 77٪، ومع ذلك تجاوز الاقتصاد السعودي تلك المرحلة، الأمر الذي يعني أن السعودية تبعد مسافة طويلة عن الوصول إلى مرحلة الركود كذلك الذي مرت به في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي».

ويقول التقرير إن القطاع المالي السعودي في وضع جيد وصحي هو الآخر، على الرغم من بعض التوقعات بتباطؤ النمو، مشيرا إلى أن نسبة القروض المتعثرة في السعودية لا تزال عند مستوى متدن جدا حيث تبلغ نسبتها 1,1٪ فقط من إجمالي القروض في المملكة، وذلك كما هي عليه في نهاية العام 2014، كما أن الاحتياطات النقدية لدى البنوك المحلية لا تزال عالية، إذ توجد في المصارف السعودية احتياطات بواقع 1,8 مليون ريال مقابل كل مليون ريال من الديون المتعثرة.

وتأتي هذه البيانات لتؤكد متانة الاقتصاد السعودي في الوقت الذي تشغل فيه العديد من التقارير ووسائل الإعلام في العالم بالتكهن حول انعكاسات هبوط أسعار النفط على اقتصاد المملكة، خاصة مع التوقعات بأن يستمر هبوط الأسعار مدة طويلة، إذ توقع البنك الدولي في أحدث تقاريره بأن ينتهي العام 2016 وأسعار النفط دون الستين دولارا.

لا أزمة مالية أو أزمة عملة في السنوات المقبلة

دين السعودية بالتسعينيات قارب 119٪ من الناتج..

والآن 1,6٪

الاحتياطات الحالية تتجاوز 650 مليار دولار

بشكال كامل أن تتعرض السعودية لأي أزمة مالية، أو أزمة عملة خلال السنوات المقبلة، مشيرا إلى أن جميع البيانات الاقتصادية الواردة من المملكة تؤكد على متانة وضعها المالي وقوة اقتصادها، ولا تدفع على الاعتقاد بانها قد تواجه أي متاعب خلال الفترة المقبلة، حيث في نهاية التسعينيات من القرن الماضي كانت المديونية العامة للسعودية قد بلغت أعلى مستوياتها عند 119٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، أما المديونية العامة للسعودية الآن فهي 1,6٪ فقط مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، أي أن لدى السعودية أقل مديونية في العالم بالوقت الراهن، الأمر الذي يعطي دفعة قوية للاقتصاد.

وتنام المملكة العربية السعودية حاليا على احتياطات نقدية تتجاوز الـ 650 مليار دولار، بحسب التقرير الأجنبي الذي يشير أيضا إلى أن لدى مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) قدرة عالية على اتخاذ القرارات في الوقت الصحيح، وتبني سياسات نقدية فعالة اقتصاديا.

وحول توقعات صندوق النقد الدولي التي تشير إلى احتمال أن تواجه الموازنة السعودية عجزا بنحو 20٪ خلال العام 2015 يقول تقرير «فورين بوليسي» ان التجارب السابقة للمملكة تثبت بأن نسبة الـ 20٪ وأكثر منها يمكن السيطرة عليه والحكم به بصورة تامة، وضيفا: «خلال الفترة من العام 1983 وحتى



الأسعار منذ مطلع العام الحالي، حيث يقول التقرير إن السعودية كانت في ذلك الوقت تسجل احتياطات نقدية في أفضل أحوالها بنسبة 35٪ إلى ناتجها المحلي، بينما وصلت هذه النسبة إلى 100٪ في العام 2014، وهو ما يعني أن لدى المملكة قدرة على استيعاب الهبوط الراهن لسنوات أطول بكثير من القدرات التي كانت لديها خلال العقود الماضية. استيعاد الأزمة بوليسي» المنشور بالانجليزية

التي وصلت إلى مستوى 100٪ مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي في العام 2014، أي أن احتياطات نقدية تعادل الناتج المحلي الإجمالي كاملا للبلاد، وهي حالة لا تستطيع أية دولة في العالم أن تحققها غير السعودية.

ويقارن تقرير «فورين بوليسي» بين عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي عندما شهدت أسعار النفط هبوطها الحاد، وبين الهبوط الذي تشهده

الاقتصاد السعودي بصورة كبيرة ولمموسعة مع هبوط أسعار النفط، والتي نزلت عن العشرة دولارات للبرميل في العام 1998.

ويضيف تقرير «فورين بوليسي» الذي اطلعت عليه «العربية نت» أنه «على الرغم من ارتفاع الإنفاق الحكومي العام في السعودية بدءا من العام 2000 وما بعده فإن المملكة تمكنت من الاستفادة من سنوات الطفرة النفطية بتوفير احتياطات نقدية ضخمة، وهي الاحتياطات

احتياطات المملكة عادلت الناتج المحلي بنسبة 100٪ في السنوات الأخيرة

العربية نت: لا يزال الاقتصاد السعودي في مأمن من المتاعب التي تواجهها الدول النفطية بسبب هبوط أسعار البترول، فضلا عن أن السعودية التي تفوق العمليات العسكرية في اليمن لا يبدو أن اقتصادها قد تأثر كثيرا بالأحداث وباضطرابات أسواق النفط، حيث تشير أحدث التقارير إلى أن الاقتصاد السعودي في وضع لا يدعو للقلق على الرغم من الظروف الراهنة.

وبدأت أسعار النفط منذ أواخر العام الماضي رحلة هبوط قاسية أدت إلى نزوله إلى مستويات تتراوح بين الأربعين والخمسين دولارا بعد أن كان سعر البرميل يتجاوز المائة دولار في الأسواق العالمية، إلا أن السعودية التي تترقب على عرش أكبر وأهم منتج النفط في العالم والتي يصل إنتاجها إلى 9,5 ملايين برميل يوميا لا يبدو أنها تأثرت بصورة بالغة مع هبوط الأسعار نتيجة نجاحها في تنويع اقتصادها وعدم اعتمادها بشكل كلي على الموارد النفطية.

وقال تقرير نشرته مجلة «فورين بوليسي»: «خلافا للاعتقاد السائد حاليا من أن المملكة تعاني من أوضاع اقتصادية صعبة فإن الحقيقة أن الاقتصاد السعودي في أفضل أحواله منذ عقود، مشيرا إلى أن الاقتصاد السعودي لم يعد حاليًا يعتمد على الخراج كما كان الحال في السابق، وتحديدًا خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي عندما تأثر